

اليوم العالمي للمرأة ٢٠١٠

عدد النساء الراغبات في العمل إلى ازدياد، لكن المساواة في النوع الاجتماعي لا تزال بعيدة المنال

بيروت (أخبار م ع د) - رغم مؤشرات التقدم الحاصلة في إطار المساواة بين الجنسين خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، لا تزال الهوة قائمة بشكل ملحوظ بين الرجال والنساء في مجال فرص العمل ونوعية الاستخدام، وذلك حسب التقرير الجديد الصادر عن مكتب العمل الدولي.

ويشير التقرير، تحت عنوان "النساء في أسواق العمل: قياس التقدم وتحديد التحديات"، إلى أنه بعد انقضاء أكثر من عشرة أعوام على اعتماد خطة عمل عالمية طموحة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين، لا يزال الانحياز إلى النوع الاجتماعي ضارب الجذور في المجتمع وفي سوق العمل.

كما يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من ٥٠,٢ إلى ٥١,٧% بين العام ١٩٨٠ والعام ٢٠٠٨، في مقابل تراجع طفيف في معدل مشاركة الرجال من ٨٢ إلى ٧٧,٧%. ونتيجة لذلك، انحسرت الفجوة الفاصلة بين الجنسين من حيث نسب المشاركة في القوى العاملة من ٣٢ إلى ٢٦%.

وقد تجلّت الزيادة في مشاركة النساء في جميع المناطق باستثناء منطقتي أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا (الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكومنولث الدول المستقلة وشرق آسيا، مع تسجيل أعلى نسب المشاركة في أميركا اللاتينية والكاريبي. لكن، في المقابل، تباطأت نسبة الزيادة في جميع المناطق تقريباً خلال السنوات الأخيرة، وقد سجّلت أكبر أعداد النساء الناشطات اقتصادياً في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

وفي هذه الأثناء، تزايدت نسبة النساء العاملات في أعمال مأجورة من ٤٢,٨% في العام ١٩٩٩ إلى ٤٧,٣% في العام ٢٠٠٩، فيما تراجعت نسبة العمالة الهشة من ٥٥,٩% إلى ٥١,٢%.

وقالت سارا إدر من قسم اتجاهات الاستخدام التابعة في منظمة العمل الدولية والمؤلفة الرئيسية للتقرير "لا تزال المرأة تفتقر إلى المكاسب التي حققها الرجل في أسواق العمل، بالرغم من حصول تحسّن في عدد من المجالات منذ انعقاد مؤتمر بكين وإقبال عدد أكبر من النساء على العمل. ولا يزال نرى إقبال النساء أكثر من الرجال على الأعمال الهشة والمنتدّية الأجر، سواء لعدم توافر أنواع أخرى من العمل أو

¹ التقرير متوفر باللغة الإنكليزية على الموقع الإلكتروني التالي:

لحاجتهنّ إلى إيجاد عملٍ يسمح بالموازنة بين مسؤوليات العمل وواجبات الأسرة، بخلاف الرجال الذين لا يواجهون بتاتا القيود ذاتها".

إلى هذا يشير التقرير إلى وجود ثلاثة مجالات تتسم باختلال المساواة بين الجنسين في عالم العمل. أولاً، لا يزال نصف النساء تقريباً فوق سنّ الـ ١٥ (٤٨,٤%) غير ناشط اقتصادياً بالمقارنة مع ٢٢,٣% من الرجال. وفي بعض المناطق، يُسجّل وجود أقلّ من ٤ نساء ناشطات اقتصادياً مقابل ١٠ رجال ناشطين. ثانياً، تواجه النساء غير الراغبات في العمل صعوبة أكبر من الرجال في إيجاد عمل. ثالثاً، في حال إيجاد النساء فرص عمل، يستقدن من منافع وأجور أقلّ من العاملين الرجال في مواقع مشابهة.

وفي هذا السياق، تضيف السيدة الدر "تدعو الحاجة إلى تكييف أسواق وسياسات العمل ونموذج المساواة بين الجنسين على نطاق أوسع، نموذج يلائم ويبنى على القيم والقيود الفريدة من نوعها الماثلة أمام النساء والرجال. كما تستلزم الحاجة وتتوافر إمكانية تحقيق تقدّم أسرع وأوسع باتجاه المساواة في المهن وفرص الاستخدام".

ويشير التقرير كذلك إلى بروز التأثيرات الأولى للأزمة الاقتصادية العالمية في قطاعات يسيطر عليها الرجال، كقطاعات المال والصناعة والبناء، لكنّ التأثيرات اتسعت بعدها لتشمل قطاعات أخرى بما فيها قطاع الخدمات حيث تعود السيطرة إلى النساء.

حسب تقديرات منظمة العمل الدولية، ارتفع معدّل البطالة العالمي في صفوف النساء من ٦% في العام ٢٠٠٧ إلى ٧% في العام ٢٠٠٩، بارتفاع يتجاوز بقليل ارتفاع معدّل البطالة في صفوف الرجال من ٥,٥ إلى ٦,٣%. لكن سجّل ارتفاع معدّل البطالة في صفوف الذكور أكثر منه في صفوف الإناث في ٤ مناطق من أصل ٩. وفي العام ٢٠٠٩، زادت معدّلات البطالة في صفوف الإناث عن معدّلات البطالة في صفوف الذكور في ٧ مناطق من أصل ٩، فيما بلغ الفارق ٧% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فضلاً عن ذلك، يتوقع التقرير احتمال تأثير الأزمة فعلياً على النوع الاجتماعي، بالرغم من أنّ تأثير الأزمة يطال العاملين والعاملات بشكل متساوٍ من حيث فقدان الوظائف.

وقالت السيدة الدر "تعلمنا من الأزمات السابقة صعوبة عودة النساء اللواتي فقدن الوظائف إلى العمل مع عودة الانتعاش الاقتصادي. لذا من المهمّ ضمان عدم سقوط هدف المساواة بين الجنسين في وجه الأزمات والصعوبات. بل، يجب اعتباره وسيلة من أجل الارتقاء بالنمو والاستخدام بدلاً من اعتباره كلفة من الأكلاف أو قيوداً من القيود".

على ضوء ما تقدم لاحظت جاين هودجز، مديرة مكتب المساواة في النوع الاجتماعي التابع لمنظمة العمل الدولية أنّ السنوات الـ ١٥ منذ مؤتمر بكين قد أعطت دروساً مهمة بالنسبة إلى ما المناسب للنساء العاملات والمساواة في النوع الاجتماعي. كما قالت إنّ القرار بشأن المساواة بين الجنسين في قلب العمل اللائق والمُعتمد في مؤتمر العمل الدولي في العام ٢٠٠٩، من شأنه أن يساهم في توجيه جهود الهيئات المكونة في منظمة العمل الدولية باتجاه سوق العمل حيث يمكن لجميع النساء والرجال المشاركة بحريّة

ونشاط، بما فيها الجهود الرامية إلى تسهيل تمكين النساء اقتصادياً من خلال تنمية الروح الريادية، ومعالجة التفاوت في الأجور بين الرجال والنساء، وتعزيز الحماية الاجتماعية للجميع والارتقاء بمشاركة النساء في الحوار الاجتماعي.